



٢٠٢٣-١٢-٢٣

## وزارة العمل في ٧ أيام

عن الفترة من ١٥ ديسمبر إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣



مشروع "مهني ٢٠٣٠" لتطوير منظومة التدريب المهني.. وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل في "اليوني الألمانية".. وزيادة في أجور "القطاع الخاص"..

\* ختام الدورة التدريبية الأولى للعاملين بالشركات التابعة لقطاع الأعمال تفعيلاً لبروتوكول التعاون المشترك بين "الوزارتين"

\*\* مشاركة إدارة شركة ليوني الألمانية لكابلات وضافئر السيارات إحتفالية مرور ٢٥ عامًا على تواجدها بمصر ..

\*\* إفتتاح المقر الجديد لصندوقي " إعانات طوارئ العمال" و"تمويل التدريب والتأهيل" بالعاصمة الإدارية الجديدة ..

\*\* الاستعدادات جارية لإطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠" لتطوير منظومة التدريب المهني للشباب تماشيًا مع معايير الجودة المهنية ومُتطلبات السوق المحلية والعالمية بالشراكة مع "القطاع الخاص" ..

\*\* كتاب دوري من "وزارة العمل" إلى "المديريات": تطبيق الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص .. أول يناير .. ٣٥٠٠ جنيه " حد أدنى " وبلا إستثناءات ..

\*\* "الوزارة" تشارك في فعاليات إطلاق الدليل القضائي لمعايير العمل الدولية وتدشين مكاتب المساعدة القانونية للمحاكم العمالية.

\*\* مصر بأطراف إنتاجها الثلاثة تُعلن إلتزامها بتنفيذ "إعلان المبادئ الثلاثي" بشأن المُنشآت مُتعددة الجنسيّة

أصدرت وزارة العمل "إنفوجراف" بشأن نشاط الوزارة خلال الـ ٧ أيام الماضية، والذي شهد ارسال بريقة تهنئة بعثها حسن شحاتة وزير العمل ، إلى فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بمناسبة تجديد ثقة الشعب المصري في فخامته وفوزه في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٢٤ .. كما شهد الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، وحسن شحاتة وزير العمل، فعاليات ختام أولى الدورات التدريبية المنعقدة في إحدى قاعات وزارة العمل ،لتفعيل بروتوكول التعاون المشترك بين الوزارتين لرفع قدرات العاملين في الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام بدعم من صندوق التمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة العمل .. وشارك وزير العمل ، إدارة شركة ليوني مصر الألمانية المتخصصة في صناعة كابلات وضاغطات السيارات، إحتفالية بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تواجدها بمصر .. وأيضاً إفتتح وزير العمل ، المقر الجديد لصندوق "إعانات الطوارئ للعمال ، وتمويل التدريب والتأهيل" ، وذلك بالدور الثاني ، بمقر "الوزارة" بالحي الحكومي .. كما أعلن وزير العمل عن الاستعدادات الجارية لإطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠" ، خلال أيام ، بمشاركة مع "القطاع الخاص" ، بهدف تطوير منظومة التدريب المهني بالوزارة ، لتأهيل الشباب على المهن التي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج ، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية .. كما وجه وزير العمل ، مديري الإدارات ومفتشي العمل بالمحافظات ، بمتابعة المنشآت ، لتنفيذ ما جاء في الكتاب الدوري الخاص برفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص .. وشاركت وزارة العمل في فعاليات إطلاق الدليل القضائي لمعايير العمل الدولية وتدشين مكاتب المساعدة القانونية للمحاكم العمالية ، وختام ورشة عمل إستمرت على مدار ٣ أيام ، بأحد فنادق القاهرة ، نظمتها وزارة العمل ، مع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ، لتعزيز إعلان "المبادئ الثلاثي" بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الإجتماعية في مصر ، ولدعم خطط الدولة المصرية ، بالإضافة الي مشاركتها من خلال الإدارة العامة للتشغيل ، في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة التي نظمتها جمعية المكفوفين المصرية .. و إستمرت مديريات العمل بالمحافظات في تنفيذ خطة الوزارة بشأن تدريب الشباب على مهن يحتاجها سوق العمل ، وتوفير فرص العمل تنسيقاً مع القطاع الخاص ، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية ، والتفتيش على المنشآت لتعزيز علاقات العمل بين صاحب العمل والعامل .. إلى التفاصيل ..

### \* وزير العمل يهنئ رئيس الرئيس :

مع بداية الأسبوع بعث حسن شحاتة وزير العمل ، ببرقية تهنئة إلى فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بمناسبة تجديد ثقة الشعب المصري في فخامته وفوزه في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٢٤ ، وجاء نصها كالتالي: "يسعدني وجميع عمال مصر أن أتقدم لسيادتكم بأبلغ عبارات التهنئة راجياً المولى عز وجل أن يكمل مسيرتكم الوطنية المخلصة في الفترة الرئاسية القادمة بمزيد من التوفيق والسداد" ..

### \*تدريب "قطاع الأعمال":

وشهد حسن شحاتة وزير العمل، ود.محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، فعاليات ختام أولى الدورات التدريبية المنعقدة في إحدى قاعات وزارة العمل ،لتفعيل بروتوكول التعاون المشترك بين الوزارتين لرفع قدرات العاملين في الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام بدعم من صندوق التمويل التدريب والتأهيل التابع لوزارة العمل ، وذلك في إطار سياسة الدولة بدعم التدريب كونه عملية دائمة ومستمرة في شتى القطاعات والمجالات بهدف رفع كفاءة العاملين وتحسين أدائهم وإكسابهم مهارات جديدة للتعامل مع مستجدات العلم والتكنولوجيا الحديثة، وانعكاس ذلك على زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، حيث تناولت "الدورة التدريبية" توعية العاملين ورفع قدراتهم في مواجهة الأزمات والحد من المخاطر والكوارث، بمشاركة نحو ٢٧٠ عاملاً من الشركات القابضة والتابعة ومركز معلومات وزارة الاعمال العام.

وأكد الدكتور محمود عصمت أن رأس المال البشري يعد أحد أهم الأصول التي تحرص الوزارة على تعظيم الاستفادة منها وزيادة عوائدها باعتباره ثروة حقيقية ومحور رئيسي في خطة إعادة الهيكلة والتطوير الشامل التي يجري تنفيذها حالياً في جميع الشركات التابعة للشركات ، حيث تمثل عملية التدريب المتواصل والمستمر أحد أهم دعائم هذه الخطة من خلال تنفيذ برامج عامة وأخرى متخصصة تلبي احتياجات مختلف الشركات التي تتميز بتنوع الأنشطة من صناعات معدنية وكيميائية ودوائية وغزل ونسيج وسياحة وفنادق وتشبيد وبناء، وجميعها تمارس أنشطة تجارية وتسويقية وبيعية وقانونية وغيرها.

أوضح الدكتور عصمت أن الشركات تمتلك كوادر بشرية قادرة على استيعاب وتنفيذ خطة التطوير الشاملة والتي تم اعتمادها، وتحتاج إلى برامج تدريبية عامة ومتخصصة ومكاملة تكون نابعة من احتياج كل شركة وقطاع لمواكبة التغيرات والتحول التي يشهدها سوق العمل، بما يسهم في تطوير أداء الشركات ونتائج أعمالها وينعكس إيجاباً على العاملين في زيادة الدخل وتحسين أوضاعهم المالية

من جانبه أكد حسن شحاتة وزير العمل على أن ملف التدريب من أبرز الملفات التي توليها وزارة العمل أهمية كبيرة، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بتنمية مهارات الشباب والعاملين، لمواكبة المتغيرات التي يشهدها سوق العمل، وللتعامل مع كافة تقنيات وأدوات العصر الحديث داخل المنشآت، موضحاً أن "الوزارة" لديها شراكات عديدة مع شركاء العمل والتنمية خاصة في مجال التدريب، بما تمتلكه من إمكانيات في صندوق تمويل التدريب والتأهيل كواحد من أبرز أذرع الدولة في دعم خطط وبرامج التدريب المهني .. وأوضح الوزير شحاتة أن هذه الدورة تأتي في إطار بروتوكول تعاون مع "قطاع الأعمال العام" وخطوة عملية نحو المزيد من الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها والاستثمار فيها والعمل على تنفيذ خطة طموحة تستهدف الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع التركيز على تنمية مهارات وقدرات العنصر البشري كمورد حيوي وثروة قومية فريدة، والعمل على تعزيز استثمارات الدولة وإصلاح وتطوير منظومة إدارة شركات قطاع الأعمال العام والتي لا تكتمل أركانها ولا تتحقق نتائجها دون استهداف تعزيز قدرات العاملين وتنمية مهاراتهم في كافة القطاعات الاقتصادية.. وقال حسن شحاتة: تهدف وزارة العمل إلى التخطيط للموارد البشرية على المستوى القومي وتنميتها، ورعاية القوى العاملة وتنظيم استخدامها في الداخل والخارج ورفع كفاءتها الإنتاجية كوسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال عمليات التشغيل والتدريب المهني، وتوفير بيئة عمل صحية وأمنة..

### \*مع " ليوني الألمانية "

وشارك وزير العمل حسن شحاتة، إدارة شركة ليوني مصر الألمانية المتخصصة في صناعة كابلات وضاغطات السيارات، إحتفالية بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تواجدها بمصر، وتخطيطها للـ ٢٥ عامًا القادمة، بعد وصول حجم استثماراتها في مصر ١٥٠ مليون يورو، ويعمل بها ٦٠٠٠ عامًا، وتستهدف وصول عدد العمال إلى ١٠٠٠٠ عامل مع افتتاح فرعها الجديد في مدينة بدر.. حيث حضر الإحتفالية قيادات الشركة التي تمتلك ٣٠ فرعًا حول العالم منها ١٥ فرع داخل مصر، وأيضًا ممثلين عن هيئات حكومية، ومنظمات، وخبراء صناعة، ومستثمرين، ووفد من السفارة الألمانية بالقاهرة ..

وبحسب بيان صحفي بدأت مشاركة الوزير شحاتة بقاء مع أعضاء مجلس الإدارة بمصر وألمانيا برئاسة الدكتورة أورسلا بيرنرت العضو المنتدب لمجلس الإدارة المُكلفة بإدارة الموارد البشرية للشركة، وفريق العمل الألماني، و د. أنيس كمون رئيس مجلس إدارة ليوني مصر، وفريق العمل المصري.. حيث شهد الوزير توقيع بروتوكول تعاون بين "الوزارة" و"الشركة"، بتوقيع المهندس أيمن قطامش رئيس الإدارة المركزية للتدريب المهني بوزارة العمل، ومحمد أمين باشا العضو المنتدب والمسئول عن الموارد البشرية بالشركة.. والبروتوكول يهدف الي تبادل الخبرات، والإمكانيات، والتعاون المستمر بين وزارة العمل وشركة ليوني في تدريب الشباب على مهنة صناعة الضاغطات، والإلتزام باستيفاء نسب تشغيل الأشخاص ذوى الإعاقة مع التأكيد على حماية حقوقهم ورعاية مصالحهم .. وأكد الوزير حسن شحاتة على أن الرئيس السيسي يوجه باستمرار بالاهتمام بالصناعة ودعمها وتسهيل كل المعوقات التي تقابلها، وتشديده على أنه يتم العمل على تيسير الإجراءات أمام المستثمرين، وإزالة كافة المعوقات في مواجهة الاستثمار، وعلى جدية الدولة في حل مشكلات المستثمرين بما في ذلك توفير مستلزمات الإنتاج.. وقال أيضا أن صناعة بيئة عمل لائقة وصحية وتعزيز العلاقات والحوار بين طرفي الإنتاج أرضية صلبة للمزيد من الاستثمار ولطمأنة المستثمرين ..

وجاء في البيان أيضا أن " الوزير" خلال تفقده المصنع، بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمدينة نصر، عبّر مسؤولي شركة ليوني عن سعادتهم بتواجد الوزير بينهم، بالأخص في مناسبة إحتفال الشركة بمرور ٢٥ عامًا على تواجدها بمصر، وتخطيطها للـ ٢٥ عامًا القادمة بمصر.. وقدم مسؤولي ليوني مصر للوزير عرض سريع عن الشركة وقدراتها، إذ تقوم بتصنيع ١٤٠٠ صغيرة تخدم ٧٠٠ سيارة يوميًا، منها السيارات ذات محركات

الاحتراق الداخلي والسيارات الكهربائية، كما أن نسبة المكون المحلي في صفائف ليوني تصل إلى ٧٠% حالياً، في بعض المنتجات، وتدرس الشركة توظيفين صناعة الـ ٣٠% الباقية، لتصبح صفائف ليوني الكهربائية مصنوعة محلياً بنسبة ١٠٠% في المستقبل.. كما تمتلك ليوني ١٥ مصنعاً، منها ١٠ مصانع بالمنطقة الحرة بمدينة نصر، و ٣ مصانع بالمنطقة الصناعية بمدينة بدر، ومصنعين بمحافظة أسيوط، ويضم فريق ليوني مصر ٦٠٠٠ شخص ما بين عامل وفني ومهندس، مدربين على أعلى مستوى مقارنةً بمواقع ليوني المنتشرة في ٣٠ دولة حول العالم.. وان ليوني تسعى إلى تعزيز مكانتها بالسوق المصري، باعتباره من أهم الأسواق بالمنطقة، والحفاظ على قدراتها التنافسية، وزيادة صادراتها إلى الأسواق المستهدفة، خاصة وأن إجمالي صادرات ليوني بلغ خلال عام واحد نحو ١٠٠ مليون يورو، وفقاً لتصريحات سابقة لمسؤولي الشركة.. والتقط الوزير صوراً مع العمال بالشركة، والذين أكدوا على أنهم سواعد الجمهورية الجديدة تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية ..

وخلال الاحتفالية ألقى الوزير شحاتة كلمة بدأها بالقول: يشرفني مشاركتكم اليوم في إحتفالية مرور ٢٥ عاماً على إفتتاح شركة ليوني مصر، تلك الشركة التي نعتبرها نموذجاً حياً وعملياً على نجاح الإستثمار في مصر... ونجدها فرصة لكي نؤكد على أن حديث القيادة السياسية بشأن مناخ الإستثمار المُتميز، أصبح واقعاً ملموساً، تُترجمه كل تلك النماذج الناجحة من المصانع والشركات، التي يسعى أصحابها من أصحاب الأعمال والمُستثمرين، إلى المزيد من الإستثمارات والتوسعات.. وفي هذا السياق نُثمن، ونُرحب بالتوجهات الجديدة لإدارة شركة ليوني الألمانية العالمية لتصنيع كابلات و صفائف السيارات التي تمتلك ١٥ مصنعاً داخل مصر، على التوسع في استثماراتها من خلال خطة تمتد إلى ٢٥ عاماً مُقبلة، تستهدف خلالها بناء مصانع جديدة، وتوفير الآلاف من فرص العمل، مع الاعتماد على المُكون المحلي في الصناعة، والذي يصل إلى ٧٠% في بعض مكونات "الصفائف الكهربائية".." وقال الوزير: "نحن حريصون على الإستمرار في التعاون، وتبادل الخبرات، خاصة في مجال التدريب المهني، وتأهيل الشباب للعمل في هذا المجال في سوق العمل المصري والدولي.. فقد كانت ولا زالت توجيهاتي للإدارات المُختصة بالوزارة بالتنسيق والتواصل المُستمر في مجال التدريب المهني، وتخصيص ورش ومراكز تدريب على مهن مرتبطة بتخصصات شركة ليوني، وتبادل الخبرات، والاستفادة من المُدربين، والماكينات المتطورة لدى الشركة، بهدف تنمية مهارات الشباب المصري، وتوفير فرص عمل له، وإمداد "ليوني" مع توسعاتها الجديدة في مصر وخارجها، بعمالة مصرية ماهرة ومُدربة طبقاً للمعايير العالمية، خاصة مع استعدادها لتأسيس فرع جديد.." وإختتم الوزير كلمته بالقول: نحن نعمل دائماً على تنفيذ تكاليفات فخامة الرئيس السيسي بشأن صناعة بيئة عمل لائقة وصحية، تكون أرضية صلبة للإستثمار المحلي والأجنبي.. بيئة تتميز بالحوار الإجماعي بين "طرفي الإنتاج" من صاحب عمل وعامل، يتبادلا فيها عمليات التطوير، ومواكبة التكنولوجيا، وتوفير فرص عمل، بما يدعم جهود "الجمهورية الجديدة" في تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الجمهورية.." وخارج نطاق الكلمة الرسمية وجه الوزير الشكر والتقدير للجنة للنقابة على دورهم في أحداث توازن بين العمال والإدارة، وكذلك الشكر على دور الإدارة على توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.. وتحدث عن التحديات التي تواجه العالم ومصر وقال إنه بالعمل فقط وزيادة الإنتاج نواجه تلك التحديات.. ووجه كلمة أيضاً للهيئة العامة للإستثمار، وقال أن توجيهات الرئيس السيسي إزالة كافة التحديات التي تواجه الإستثمار.. وقال إن الرئيس السيسي يراهن على إرادة الشعب المصري وفي القلب منه العمال في الاستمرار في بناء الجمهورية الجديدة... يشار هنا إلى أنه جرى خلال الاحتفالية تكريم العمال المتميزين بالشركة، وتبادل وتسليم الدروع لشركاء العمل والتنمية بين الإدارة والمؤسسات الحكومية والاستثمارية،

وخلال زيارته، إلى شركة ليوني الألمانية لصناعة كابلات و صفائف السيارات، كتب وزير العمل كلمة على اللوحة التذكارية للشركة جاء فيها: "يوم ١٨-١٢-٢٠٢٣، يوم اعلان نتيجة انتخابات الرئاسية.. الف مبروك للمصريين علي تولي فخامة الرئيس مدة رئاسة قادمة.. مع ازدهار ونماء لشركة ليوني انشاء الله العام القادم وافتتاح مصانع وفروع اخرى تحياتي حسن شحاته" ..

**\*" إعانات طوارئ العمال " و "تمويل التدريب والتأهيل":**

إفتتح حسن شحاتة وزير العمل، المقر الجديد لصندوق "إعانات الطوارئ للعمال، وتمويل التدريب والتأهيل"، وذلك بالدور الثاني، بمقر "الوزارة" بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة، حيث إستقبله عبدالحميد محمد

سلامة مرسال الأمين العام للصندوقين ،ووفد من قيادات الوزارة ،والعاملين بهما .. وأشد الوزير بالتطور الذين شهده المقر الجديد ،وما يتضمنه من أدوات وآليات تكنولوجية وفنية لتسهيل العمل ،وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل لائق ،موضحاً أن صندوق إعنات طوارئ العمال ، وتمويل التدريب والتأهيل لهما دور وطني وقومي في تقديم الرعاية ،وأنها ذراع للدولة المصرية في الحماية الإجتماعية وقت التحديات ..

وبحسب بيان صحفي كان مجلس إدارة صندوق إعنات الطوارئ للعمال في اجتماعه منذ أيام قليلة بديوان عام "الوزارة" برئاسة وزير العمل حسن شحاتة، قد أعلن أن "الصندوق" أنفق منذ تأسيسه عام ٢٠٠٢، وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، ٢٠٣ مليارين و ٦٠٠ ألف جنيه، استفاد منها ٤٢٣ ألفاً و ٥٢٣ عاملاً يعملون في ٣٩٧٠ منشأة ، كما أنفق الصندوق إعنات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، في الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٣ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣، ١٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف جنيه، وذلك في إطار الدور القومي الذي تأسس بسببه "الصندوق" بدفع أجور العمال الذين تتعرض شركاتهم لبعض التحديات والأزمات الخارجية والداخلية.. ويشار هنا ايضا إلى أن "الصندوق" يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة ويتبع وزارة العمل، ويأتي من بين موارد تمويله نسبة ١% من الأجور الأساسية للعاملين بالمنشآت القطاعية العام والأعمال الخاص، التي يعمل بها ثلاثون عاملاً فأكثر، تلتزم تلك المنشآت بسدادها إلى "الصندوق".. كما كان "المجلس" قد ناقش في هذا الاجتماع المشار إليه، الأوضاع المالية للصندوق، وكذلك الإعنات المنصرفة للعاملين بالمنشآت، وفقاً للضوابط الواردة باللائحة التنفيذية للقانون بشأن منح الإعنات والتي تُحدد تلك الإعنات بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسي للعمال داخل المنشآت المتعثرة، وبعده أدنى ٦٠٠ جنيه شهرياً ، كما أُخيط "المجلس" بإجمالي الإعنات المنصرفة للعاملين بالمنشآت منذ تأسيس "الصندوق" حتى نهاية يونيه ٢٠٢٣ .. وأكد وزير العمل، في ذلك الاجتماع ، على أن الصندوق مستمر في سياساته نحو دعم كافة الشركات المتعثرة، ودفع أجور عمالها، ومساعدتها حتى تنهض، وتعود لها عجلة الإنتاج تماشياً مع تكاليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ومع ثقافة الجمهورية الجديدة "التي أرسى مبادئها السيد الرئيس، والتي تعتمد على الرعاية والحماية والوقوف بجانب العمال، والشركات وقت التحديات، حتى تعود عجلات الإنتاج بكامل طاقتها..

#### - إطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠" لتطوير منظومة التدريب المهني :

أعلن حسن شحاتة وزير العمل عن الاستعدادات الجارية لإطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠" ، خلال أيام ، بمشاركة مع "القطاع الخاص" ، بهدف تطوير منظومة التدريب المهني بالوزارة ، لتأهيل الشباب على المهن التي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية ، بضرورة تنمية مهارات الشباب، وربط خطط تدريبهم بإحتياجات "السوق"، وترسيخ ثقافتهم نحو العمل الحر، والإعلاء من قيمة العمل، مع التركيز على المهن المُستقبلية ، والحرفية التي يحتاجها سوق العمل، وقال "الوزير" أن عملية إطلاق "المشروع" سوف تكون في مؤتمر تعكف "الوزارة" و "مؤسسة طفرة للتنمية" على تنظيمه خلال الفترة القليلة المُقبلة، بحضور شركاء العمل والتنمية خاصة من "القطاع الخاص" .. وبحسب بيان صحفي اليوم الجمعة جاء حديث الوزير شحاتة خلال إجتماع إنعقد بالوزارة للوقوف على الترتيبات النهائية لإطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠"، الذي يتضمن أيضاً منح تدريب مجانية للشباب ، وكذلك لذوي الهمم ، لتأهيلهم لسوق العمل، حيث تتضمن البرامج والمناهج التدريبية، توعية بشأن إجراءات "السلامة والصحة المهنية" داخل مواقع العمل، كشرط رئيسي من شروط بيئة العمل الصحية واللائقة لتحقيق المزيد من الإنتاج .. وتُصدر "الوزارة" ومؤسسة "طفرة للتنمية" مع هذا البيان "إنفوجراف" لتوضيح محاور وأهداف "المشروع" ..

وأوضح "الوزير" خلال الاجتماع المنعقد أن "الوزارة" حريصة على التطوير المُستمر في منظومة التدريب المهني ، بالتعاون مع شركاء التنمية والعمل ، خاصة في القطاع الخاص، بهدف تأهيل الشباب لإحتياجات سوق العمل، وبما يتماشى مع معايير الجودة المهنية ومتطلبات السوق المحلية والعالمية ، موضحاً أن الدولة تُشجع على التعاون مع القطاع الخاص في كافة المجالات بإعتباره قاطرة التنمية، ودعا "الوزير" المراكز الخاصة المُتخصصة في مجال التدريب المهني، وكذلك المُدرِّبين ، والمُتدربين، ذات الصلة بهذا الملف ، بمواصلة تسجيل بياناتهم على الرابط الإلكتروني، المُرفق مع هذا البيان، للمشاركة في مشروع "مهني ٢٠٣٠" الذي تُنفذه

"الوزارة" مع مؤسسة "طفرة للتنمية". موضحاً أن الوزارة تعطي تسهيلات أمام المراكز الخاصة بالتعاون وتسجيل بياناتها لمواجهة "الكيانات الوهمية وغير المرخصة" ..

وإستعرض د.شادي شلبي مستشار تطوير الأعمال والمشروعات بمؤسسة طفرة للتنمية، الشريك التنفيذي لوزارة العمل بمشروع "مهني ٢٠٣٠" تفاصيل "المشروع"، والتي من بينها: إطلاق موقع إلكتروني للتعريف بالمشروع والتيسير على المواطنين للتواصل من خلاله، وتفعيل منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة التدريب المهني لإدارة عناصر العملية التدريبية "مراكز التدريب، والمُدربين، والمُتدربين، وتكوين فرق العمل للجودة، والاعتماد والإشراف الفني ومراجعة صلاحيات المراكز والحقائب التدريبية والمدربين والفنيين، ووضع معايير تراخيص وضمّ المراكز المهنية للمشروع، وتطوير الحقائب التدريبية والجدارات، والأطر المُحدده لكل برنامج تدريبي حيث تم الانتهاء من تطوير ٤٠ برنامج مهني حتى الآن، وبدء تفعيل العمل والتعاون مع القطاع الخاص وزيارة مراكز التدريب المهني ب ٢١ محافظة، للتعاون في تنفيذ البرامج المهنية طويلة المدى، وإجراء مسح مبدئي لعدد المُتدربين المُلتحقين ببرامج مهنية طويلة المدى والتخصصات والمجالات المطلوبة بالسوق. ..

ويأتي التعاون بين "الوزارة" و"طفرة" في إطار توجهات الدولة بشأن مشاركة القطاع الخاص في كافة برامج ومشاريع التنمية، بإعتباره شريكاً رئيساً في عمليات التنمية، لتنفيذاً لتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وهو ما تعكف وزارة العمل على تنفيذه بتوجيهات مُستمرة من وزير العمل حسن شحاتة، خاصة في برامج التدريب المهني لتأهيل الشباب على مهن المستقبل، والتي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج. وقال بيان للوزارة بشأن "المشروع"، انه في إطار رؤية وزارة العمل، وأهدافها ودورها في رسم السياسة القومية لتدريب وتأهيل الشباب من الجنسين لسد احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، والإشراف على تنفيذها من خلال مراكز التدريب المهني علي مستوى الجمهورية، والحفاظ على معايير الجودة لقياس المهارة والأداء، لضمان عمالة مُؤهلة للتشغيل طبقاً لاحتياجات سوق العمل، سيتم إطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠" بالتعاون مع مؤسسة طفرة للتنمية، لتنفيذ البرامج المهنية طويلة المدى التي تقدم بفترة زمنية تتراوح من "٣ - ١٢ شهر"، وذلك في مجموعة من التخصصات هي: أعمال المساحة والإنشاءات، وإدارة الأعمال والسكرتارية، والصحافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، ومساعد الخدمات الصحية، والخدمات البترولية وحفر الآبار، والسياحة والفنادق، والتبريد والتكييف، والصناعات الغذائية، والهندسة الالكترونية، والتفصيل والخياطة، والتربية والرعاية المنزلية. ..

وجاء في البيان أيضاً أن "المشروع يهدف إلى إعداد عامل وفني ومهني وتقني مصري بمستوى عالمي للمساهمة في تحقيق الريادة للدولة المصرية يشارك في بناء الجمهورية الجديدة، وتطوير منظومة التدريب والتأهيل المهني بجميع عناصرها "المواد التدريبية-مخرجات التعلم- المدربين- أساليب وطرق التدريب - الإمكانيات المادية ومراكز التدريب - التقييم وأساليب القياس"، بما يتماشى مع معايير الجودة المهنية ومتطلبات السوق المحلية والعالمية، وبإستخدام أحدث الأساليب والوسائل العلمية والتكنولوجية في الإدارة والتدريب والقياس من خلال منصات إلكترونية متطورة، مع تطوير عملية التوظيف في الداخل، وتصدير العمالة للخارج، موضحاً أن الفئات المستهدفة للمشروع هي "مراكز ومؤسسات التدريب المهني على مستوى الجمهورية، والمُدربين والفنيين والاستشاريين المهنيين، والمُتدربين المستهدفين ممن يرغب منهم في إتقان مهنة أو تحويل مسار، وأن يكون حاصلًا على شهادات: "محو أمية أو ابتدائية أو الإعدادية أو المؤهلات المتوسطة من ثانوية عامة أو أزهريّة أو دبلومات فنية أو تلمذة صناعية، وكذلك المؤهلات فوق المتوسطة والعليا" ..

و أشار البيان إلى المُميزات التي سيحصل عليها المشاركون في المشروع التدريبي من مراكز التدريب الخاصة والمُدربين والمُتدربين حيث أوضح أن المركز الخاص المُشارك في المشروع سيحصل على إعتماد من إدارة المشروع، ليصبح أحد المراكز التي يتم تنفيذ المشروع من خلالها، كذلك إضافته على الموقع الإلكتروني للمشروع. أما المُدرب فسيتم إعتماده ليُصبح مُدرب مُعتمد من جانب المشروع، وإضافة بياناته على الموقع الإلكتروني للمشروع على مستوى الجمهورية، أما المُتدرب سيحصل على شهادة اجتياز البرنامج التدريبي، وشهادة قياس مستوى المهارة، وترخيص لمزاولة المهنة مُعتمدة من وزارة العمل، وإمكانية تغيير المسمى

الوظيفي وفقا للمهنة التي تم التدريب عليها ..ودعت "الوزارة" ومؤسسة "طفرة" الراغبين في المشاركة من مراكز التدريب الخاصة والمدرّبين والمتدربين سرعة تسجيل بياناتهم على الرابط التالي

<https://mehany.tafra-eg.org>

أو التواصل واتس أب عن طريق الرقم :٠١٠٢٩٢٩٨٨٢٩

### \*الحد الأدنى للأجور:

وجه حسن شحاتة وزير العمل ،مديري المديریات ومُفتشي العمل بالمحافظات،بمتابعة المنشآت،لتنفيذ ما جاء في الكتاب الدوري الخاص برفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص ،وقال الوزير أن تطبيق الحد الأدنى للأجور سيصل إلى ٣٥٠٠ جنيه شهرياً ،وبلا إستثناءات ،موضحاً أن توجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية مُستمرة بالمزيد من الحماية والدعم للعمال "جنود الإنتاج" ،وتعزيز علاقات العمل بين "طرفي الإنتاج" ..

وقالت وزارة العمل في بيان لها ، أنها أرسلت كتابًا دوريًا إلى مديريات العمل التابعة لها في جميع محافظات مصر، بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس القومي للأجور برئاسة د. هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم ٩٠ بجلسته المنعقدة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ ، بشأن زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص، على أن يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص "٣٥٠٠ جنيه" ،بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه، وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤ ،محسوباً على أساس الأجر المنصوص عليه في البند "ج" من المادة "١" من قانون العمل..

وأوضحت "الوزارة" أنها أصدرت هذا "الكتاب الدوري" حرصاً منها على توحيد مفاهيم العمل، وتيسيراً على المنشآت في تطبيق "الحد الأدنى" وفقاً لما تضمنه القرار المذكور، ولتحقيق الاستفادة لكافة العاملين المخاطبين به، حيث تضمن البند "ج" من المادة رقم "١" من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، تعريفاً دقيقاً للأجر، والذي يتم على أساسه احتساب الحد الأدنى للأجور، ويشمل "العمولة – النسبة المئوية- العلاوات- المزايا العينية المنح- البدلات- نصيب العاملين في الأرباح- الوهبة"، مع الأخذ في الاعتبار ضوابط صرف تلك المشتملات.

وأشار البيان إلى أنه في حال مخالفة المنشأة لأحكام هذا القرار يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدها طبقاً لأحكام قانون العمل، علماً بأنه لا يوجد أي منشأة بالقطاع الخاص مُستثناءة من تطبيق أحكام هذا "القرار"، ويمنع على مديرية العمل أو المكاتب التابعة لها قبول أي طلبات من المنشآت للاستثناء من تطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي قرره "المجلس".

### \* الدليل القضائي:

شاركت وزارة العمل في فعاليات إطلاق الدليل القضائي لمعايير العمل الدولية وتدشين مكاتب المساعدة القانونية للمحاكم العمالية ، في أحد فنادق القاهرة بالتجمع الخامس ، والتي نظمتها منظمة العمل الدولية ، بالتعاون مع وزارة العمل ،وزارة العدل ممثلة في مركز الدراسات القضائية المصري ، إيماناً من المنظمة بمسئوليتها تجاه العاملين في جميع أنحاء العالم وحرصاً على حقوقهم من التمييز بأى صورة من الصور ، بما يتضمنه ذلك الدليل من تطبيق يضمن الاتساق مع المعايير القانونية والقضائية المستقرة للتوصل لاحكام تتسق مع المعايير والالتزامات الدولية ذات الصلة بالموضوعات التي يتضمنها الدليل والتي تعنى بموضوعات العمل وتطبيقاتها في التشريع الوطنى ..

يأتى ذلك ضمن مشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق فى شمال افريقيا (أضواء) الذى تنفذه المنظمة بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائى الدولى فى عدد من دول شمال أفريقيا ، على مستوى وضع السياسات من اجل دعم القرارات المستندة إلى الادلة بشأن الأبعاد الرئيسية ببرنامج العمل اللائق ،والذى بدأ فى نوفمبر ٢٠١٨ وينفذ على مدار ٥ سنوات ونصف، ويهدف المشروع إلى معالجة القضايا المتعلقة بالنمو الغنى بالوظائف وتعزيز معايير العمل الدولية وتطبيقها على مستوى المنشآت مع التركيز تحديداً على قضايا النوع الإجتماعى وتغير

المناح وتعد هذه العناصر الثلاث اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الاقليمي وضرورة للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة..

وأوضحت الوزارة فى بيان لها ، أن فعاليات الاطلاق تضمنت مجموعة من الكلمات الافتتاحية لمدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ، ألقاها نيابة عنه كون كومبير ، كبير مستشاري منظمة العمل الدولية في مجال معايير العمل الدولية ، وكلمة وزارة العمل، ألقاها منال عبد العزيز ، رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب وزير العمل، نيابة عن الوزير حسن شحاتة، وزير العمل ، وكلمة المستشار أحمد خيرى مساعد وزير العدل لقطاع المحاكم المتخصصة ، وكلمة المستشار محمد عمر الأنصاري مساعد وزير العدل لشؤون المركز القومي للدراسات القضائية ، ومن جانبها قدمت رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب وزير العمل فى كلمتها ، الشكر والتقدير للسادة القضاة والمستشارين الذين يبذلون قصارى جهدهم من أجل تحقيق العدالة بين الناس ودعم بناء الجمهورية الجديدة التي تقوم على إرساء دعائم العدل والقانون ، ناقلة تحيات وزير العمل حسن شحاتة وتقديره للتعاون المثمر والبناء بين الوزارتين والذي نحصد اليوم باكورة ثماره أملين ان يوفقنا الله عز وجل في استكمال ذلك التعاون ، كما تقدمت بالشكر و التقدير لممثلى منظمة العمل الدولية وعلى رأسهم إيريك أوشلان مدير الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال افريقيا ومدير مكتب منظمة العمل الدولية لمصر و إيريتريا على التعاون المستمر بين المنظمة و الوزارة من خلال كافة المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها ، مؤكدة أنه فى إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز الإمتثال لمعايير العمل الدولية وضمان الوفاء بالالتزامات الدولية التي صدقت عليها مصر والتي كانت من أهم توصيات الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال احتفال عيد العمال فى مايو ٢٠٢٣ ، وضمان توافق التشريعات العمالية وطريقة تنفيذها مع اتفاقيات العمل الدولية المصدق عليها ، وحرصت وزارة العمل بالتعاون مع مشروع أصدقاء على العمل على تحقيق الإمتثال من خلال عدد من الأنشطة التي حققت نتائج ملموسة فى هذا الصدد ، نذكر منها على سبيل المثال اطلاق الدراسة التشخيصية لمعايير العمل الدولية والتي تضمنت عدد من الاتفاقيات المختارة وعلاقتها بالتشريعات الوطنية بهدف تعديل التشريعات الوطنية و ضمان توافقها بشكل كامل مع تلك الاتفاقيات ، وكذلك تنظيم عدد من الجلسات التعريفية التي استهدفت السادة أعضاء مجلس النواب لتعريفهم بأهم الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر وأهمية الاسترشاد بها فى سن القوانين والتشريعات الوطنية .

واضافت رئيس الإدارة المركزية ، انه استكمالاً لتلك الجهود ، حرصت الوزارة على استمرار التعاون مع وزارة العدل بالشراكة مع المنظمة ، مما جعلنا نشهد اليوم هذه الاحتفالية التي تتضمن ثلاثة أحداث هامة تلعب دوراً حيوياً فى تعزيز امتثال الدولة المصرية لمعايير العمل الدولية .. ويتمثل الحدث الاول فى " إطلاق الدليل القضائي حول معايير العمل الدولية" والذي يهدف إلى دعم التطبيق الفعال لمعايير العمل الدولية وتعزيز انعكاسها فى الفقه القانوني الوطني، وتعزيز تبادل المعرفة حول معايير العمل الدولية وتشريعات العمل الوطنية المقابلة. كما يقدم الدليل لمحة عامة عن التزامات مصر القانونية وفقاً لدستور منظمة العمل الدولية واتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر، كما يحتوى الدليل على ملخص عن الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والمجالات الرئيسية التي تهم مصر، بالإضافة إلى تجميع المواد القانونية المصرية المقابلة لتلك المعايير وفقاً لما ورد بالدستور المصري وقانون العمل والفقه القانوني الصادر عن محكمة النقض.

وأكدت على أنه تكمن أهمية هذا الدليل كونه يمكن استخدامه كمرجع قضائي للقضاة الوطنيين لتعزيز إدماج معايير العمل الدولية فى الأحكام القضائية الوطنية فى مجالات مختارة من قانون العمل مثل عمل الأطفال، وإنهاء الخدمة، والأجور، والاستقالة، والتقاعد، والأنشطة النقابية ، بالإضافة إلى تعزيز توحيد قرارات المحاكم العمالية بناءً على الأحكام الصادرة عن محاكم النقض، و سهولة مطالعة السادة القضاة لأفضل الممارسات حول معايير العمل الدولية على المستويين الوطني والدولي ، ومنوهة إلى أنه إيماناً من الوزارة بالدور المحورى الذى تلعبه المحاكم العمالية فى مصر حيث تعد من أهم منابر القضاء المصرى ، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة تلك الدعاوى التي ترفع من العامل و عليه تمثل حيز الزاوية فى حياة كل مصري و مصرية لما يمثله العمل من أهمية فى الحفاظ على كيان الأسرة المصرية وتوفير المناخ المناسب لتعزيز التنمية الشاملة، وحرصاً على استقرار العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، حرصت وزارة العمل على تدشين تعاون جديد مع وزارة العدل و بدعم من



المشروع من أجل إنشاء مكاتب المساعدة الفنية داخل المحاكم العمالية و بناء قدرات مسئولى تلك المكاتب ورفع الوعى لديهم بالمعايير الدولية والوطنية مما يسهم فى سرعة و ضمان تحقيق العدالة العمالية فى القضايا..

وأشارت إلى أننا نشهد اليوم تكريم عدد من السادة القضاة والمستشارين من الوزارتين لإتمامهم دورة تدريب المدربين حول معايير العمل الدولية حيث قد تم إعدادهم بشكل كامل يدعمهم فى إعداد وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية التي تستهدف كافة قضاة المحاكم العمالية ، كما اكدت على أهمية استكمال ذلك التعاون الثلاثي البناء و تؤكد على حرص وزارة العمل على تعزيز أو اصر التعاون و بذل الجهود من أجل خدمة قضايا العمل والعمال.

وتناولت الفعاليات ، محاضرات حول التعاون بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية نحو الامتثال لمعايير العمل الدولية شملت نظرة عامة على منظمة العمل الدولية ، ومقدمة حول معايير العمل الدولية ، واستعراض اوجه التعاون بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية نحو الامتثال لمعايير العمل الدولية ، ومدخلات من المتدربين فى دورة تدريب المدربين المنعقدة فى تورينو بإيطاليا حول تطبيقات معايير العمل الدولية التي تناولها التدريب ، قدمتها ريهام مدبولي منسق وطني مشروع أضواء بمنظمة العمل الدولية ، وكون كومبير كبير مستشاري منظمة العمل الدولية فى مجال معايير العمل الدولية ، ورشا عبد الباسط رئيس الادارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة العمل ، كما جرى تسليم الشهادات للسادة المشاركين فى دورة تدريب المدربين المنعقدة فى إيطاليا ، تلاها جلسة تعريفية حول الدليل القضائي لمعايير العمل الدولية، وتقديم إطلالة حول أوجه التعاون بين المركز القومي للدراسات القضائية ومنظمة العمل الدولية ، وتعريف بالدليل القضائي لمعايير العمل الدولية أدار تلك الجلسة القاضي عبد العليم فاروق رئيس المحكمة بالمركز القومي للدراسات القضائية، وقدمها القاضي هيثم حجازي رئيس المكتب الفني بالمركز القومي للدراسات القضائية، بالإضافة إلى جلسة تعريفية حول مكاتب المساعدة القانونية للمحاكم العمالية ، شملت دور وزارة العدل ممثلة فى قطاع المحاكم المتخصصة فى تقديم المساعدة القانونية ، و أهمية مكاتب المساعدة القانونية العمالية، و أوجه التعاون بين وزارتي العدل والعمل فى تحقيق العدالة العمالية قدمها القاضي أحمد خيرى مساعد وزير العدل لقطاع المحاكم المتخصصة ، وإيهاب عبد العاطي المستشار القانوني لوزير العمل ..

### \*المعايير الدولية :

أعلن حسن شحاتة وزير العمل ، عن التزام الدولة المصرية بمعايير العمل الدولية فى كافة تشريعاتها، وقراراتها ذات الصلة بقضايا العمل ، وقال أن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بـ"تعزيز الامتثال لمعايير العمل الدولية و ضمان توافق التشريعات العمالية وطريقة تنفيذها، مع اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر " هو التوجه العام للجمهورية الجديدة ، كما أكد "الوزير" على أهمية تفعيل "إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعدّدة الجنسيّة والسياسة الاجتماعية"، والصادر عن منظمة العمل الدولية ، والمعتمد من الحكومات وأصحاب العمل والعمال حول العالم منذ عام ١٩٧٧، والذي يُعتبر بمثابة صكّ "المنظمة الدولية "التابعة للأمم المتحدة، الوحيد الذي يُقدّم توجيهات مباشرة حول كيفية مساهمة الشركات فى تحقيق عمل لائق للجميع، ويُسلّط الضوء على الدور المركزي للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، فضلاً عن العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي، وترسيخ ثقافة التحوّل من اقتصاد غير مُنظّم إلى اقتصاد مُنظّم..

وبحسب بيان صحفي جاءت تصريحات " الوزير" تزامناً مع ختام ورشة عمل إستمرت على مدار ٣ أيام بأحد فنادق القاهرة، نظمتها وزارة العمل، مع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، لتعزير إعلان " المبادئ الثلاثي" بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية فى مصر، ولدعم خطط الدولة المصرية ، وخارطة طريقها ، نحو وضع منهج للإستمرار فى تعزيز ممارسة الأعمال المُستدامة لتوفير العمل اللائق، وفقاً لتوجيهات "إعلان المبادئ الثلاثي"، وذلك فى إطار مشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق فى شمال أفريقيا "أضواء" ، الذى يُنفذ بالشراكة بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، لتعزير برنامج العمل اللائق فى شمال أفريقيا، بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائى الدولى " SIDA "، كما تهدف الورشة إلى بناء رؤية مشتركة حول "إعلان المبادئ الثلاثي" بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية ، وذلك بين المسئولين الحكوميين ، وممثلى منظمات أصحاب الاعمال ، ومنظمات العمال ، والإجابة على سؤال : " كيف يمكن "الإعلان

المبادئ الثلاثي " هذا، أن يفتح المجال لدعم الأعمال والتجارة والإستثمار، تحت مظلة "العمل اللائق"، و"التنمية الشاملة" ..

وفي كلمة رسمية لها قالت د. رشا عبد الباسط رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة العمل، أن هذه "الورشة" التي شارك فيها ممثلون عن وزارة العمل وأصحاب الأعمال والعمال، تأتي في إطار استكمال الجهود المبذولة في هذا الصدد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حيث جرى عقد ورشة عمل في أكتوبر من العام الماضي ٢٠٢٢، بمشاركة اطراف العمل الثلاثة لبناء رؤية مشتركة للإعلان هذا، والتي أثمرت عن وضع خارطة طريق تُحدد الأولويات الوطنية، وأهداف التنمية ذات الصلة في مجال الأعمال التجارية والعمل اللائق، مشيرة إلى أن "إعلان المبادئ الثلاثي" يُعد بمثابة منهج شامل مُتنسق لتعزيز الإستثمارات، والممارسات التجارية المُستدامة والمسؤولة والشاملة، لتحقيق العمل اللائق، كما يهدف إلى تشجيع المنشآت متعددة الجنسية على المساهمة بشكل إيجابي في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير فرص عمل لائق للجميع، وهو ما يعكس الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق ويتمشي مع اولويات الحكومة المصرية واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .. وأضافت رئيس الإدارة المركزية في كلمتها: انه انطلاقاً من حرص الحكومة المصرية علي الامتثال لمعايير العمل الدولية، تعمل وزارة العمل علي تعزيز مبادئ الحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية فضلاً عن القضاء على كافة أشكال العمل الجبري وعمل الأطفال، وغيرها من المبادئ والحقوق الاساسية في العمل، من خلال إطار تشاركي مع منظمة العمل الدولية يُساهم في تنفيذه العديد من مشروعات التعاون الفني، والبرامج التنموية التي تهدف الي تعزيز العمل اللائق في مصر، ونذكر منها "مشروع اضواء" .. كما أكدت علي ترحيب وزارة العمل بتفعيل إعلان مبادئ المنشآت متعددة الجنسية ومبادئه، بمشاركة كافة الجهات الفاعلة الرئيسية، بما يساهم في تعظيم استفادة الدولة المصرية من وجود الشركات متعددة الجنسيات بامكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية الهائلة، الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في تعزيز الإستثمارات والممارسات التجارية المُستدامة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، وأثرها على تعزيز العمل اللائق في مصر، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات والصادرات المصرية، كما تتطلع "الوزارة" الي الخروج بتوصيات، وممارسات تدعم الجهود نحو إرساء العمل اللائق، وتُساهم في خلق المزيد من الفرص لتنمية الاقتصاد والاستثمار في بلدنا الحبيبة مصر ..

واختتمت فعاليات الورشة في يومها الثالث، ببيان رسمي، جاء فيه، أنه في إطار حرص الحكومة المصرية على تعزيز العمالة الكاملة المنتجة في ظل الامتثال للقوانين الوطنية ومعايير العمل الدولية فضلاً عن رغبتها في تعظيم الاستفادة من وجود الشركات متعددة الجنسيات بامكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية الهائلة، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز الإستثمارات والممارسات التجارية المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة وأثرها على تعزيز العمل اللائق في مصر، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات والصادرات المصرية، فإن وزارة العمل المصرية ترحب بتبني تفعيل إعلان المنشآت متعددة الجنسية ومبادئه في مصر بمشاركة الاطراف الثلاثة " الحكومة واصحاب الاعمال والعمال" هذا ومن المقرر تنفيذ ذلك من خلال: أولاً: إصدار قرار وزير العمل بشأن تشكيل لجنة توجيهية ثلاثية تعمل على التنسيق والتعاون بين كافة الجهات ذات الصلة لتنفيذ خارطة الطريق بما يحقق اولويات الحكومة المصرية، ثانياً: التنسيق مع فريق عمل منظمة العمل الدولية وكافة الجهات المعنية لوضع خطة عمل وطنية مبنية على أولويات خارطة الطريق التي وضعها "الشركاء الثلاثة" لحشد الموارد التي من شأنها دعم عملية تفعيل الإعلان في مصر، ثالثاً: تتطلع وزارة العمل الي تعاون كافة الشركاء والجهات الفاعلة من ممثلي الحكومة ومنظمات اصحاب الأعمال والعمال لتنفيذ مبادئ الاعلان الثلاثي في مصر لتعزيز مسؤولية ومساهمة الشركات متعددة الجنسيات الإيجابية في جذب الإستثمارات وتحفيز الممارسات التجارية المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة واثرها على تعزيز العمل اللائق في مصر بما يتلاءم مع توجهات وأولويات الحكومة المصرية...

يذكر أن ورشة العمل توفر أيضاً منصة للحوار بين مختلف الجهات الفاعلة حول قضايا العمل اللائق واحترام حقوق الإنسان وحقوق العمل في الاعمال التجارية في مصر، ونتيجة لهذه الورشة يخرج المشاركون بخارطة طريق مشتركة تحدد أولويات محددة تتماشى مع الاهداف الوطنية للتنمية، وتتضمن الخارطة إنشاء لجنة توجيهية

وتعيين نقاط تواصل وطنية لتعزيز إعلان المنشآت متعددة الجنسية ، وفيها يتم أيضا متابعة نتائج ورشة العمل التي إنعقدت في ٢٠٢٢ ، بهدف تقديم الدعم الفني، بحسب الدور المتوقع لكل هيئة من الهيئات المكونة للمنظمة في تنفيذ خارطة الطريق الوطنية وذلك من خلال نهج تشاركي في الوقت نفسه ..

#### \* ذوى الإعاقة :

شاركت وزارة العمل ، من خلال الإدارة العامة للتشغيل ، في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوى الإعاقة التي نظمتها جمعية المكفوفين المصرية بمكتبة مصر العامة بالدقي ، بحضور نخبة من المتخصصين والمهتمين بقضايا الأشخاص ذوى الإعاقة من مسؤولى الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى الشريكة وعدد من الباحثين المتخصصين ، وذلك بهدف الدعوة إلى تأهيل وتمكين ودمج الأشخاص ذوى الإعاقة كجزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تضم في أهدافها تحقيق العدالة والمساواة في الفرص وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً ..

وقالت الوزارة في بيان لها ، أن الاحتفالية تضمنت عدة كلمات افتتاحية ، ألقى خلالها هبة احمد مدير عام الادارة العامة للتشغيل بالوزارة ، كلمة اكدت خلالها ان الدولة المصرية تعتبر من أهم الدول التي يشاد بها في العمل الإجتماعى بوجه عام ورعاية وحماية وتأهيل الأشخاص ذوى الإعاقة بشكل خاص ، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية بضرورة دمج تلك الفئة فى سوق العمل من خلال توفير فرص عمل لائقة وفرص تدريب مهني مناسبة ، ويعتبر هذا الملف من الملفات التي توليها الدولة اهتماماً خاصاً غير مسبق خلال الـ ١٠ سنوات الماضية ، فقد أطلق رئيس الجمهورية عام ٢٠١٨ عام لذوى الهمم كما صدر فى نفس العام القانون رقم ١٠ الخاص برعاية الاشخاص ذوى الإعاقة والذي من اهم احكامه إلزام الشركات التي يعمل بها ٢٠ عاملاً فأكثر تعيين شخص من ذوى الهمم بنسبة ٥ % من إجمالى العمال .

وفى نفس السياق اضافت المدير العام فى كلمتها، انه منذ تولى الوزير حسن شحاتة وزير العمل الحقيقية الوزارية وقد كلف مديريات العمل بالمحافظات بتنفيذ سياسية حصر وتدريب وتشغيل ذوى الهمم لدمجهم فى المجتمع ، كما خصصت الوزارة جزء من خطة التدريب المهني لذوى الهمم ، لتدريبهم على المهن التي يحتاجها سوق العمل وتقدمها من خلال ٧٥ مركز تدريب مهني ثابت ومتنقل لتنمية مهاراتهم والاستفادة من قدراتهم .. كما شارك فى الاحتفالية العميد شريف القليوبي نيابه عن اللواء عمر السويفي مساعد وزير الداخلية قطاع حقوق الانسان، والدكتور محمد احمد صالح ناذب رذيس مجلس أمناء المؤسسة العربية، والدكتورة امينة حسين مدير عام احتياجات مواد البناء وزاره الاسكان ، والدكتور اشرف ابو حليلة عميد المؤسسة العربية للتعليم والتدريب التكنولوجي ، والدكتورة فاطمة حنفي استاذ بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ..